



سلطة النقد الفلسطينية

# تقرير التطورات الاقتصادية

الربع الثاني  
2014

دائرة الأبحاث والسياسات النقدية  
تشرين ثاني 2014

© تشرين ثاني، 2014.

جميع الحقوق محفوظة.

في حالة الاقتباس، يرجى الإشارة إلى هذه المطبوعة كالتالي:  
سلطة النقد الفلسطينية، 2014. تقرير التطورات الاقتصادية، الربع الثاني - 2014.  
رام الله - فلسطين.

جميع المراسلات توجه إلى:

سلطة النقد الفلسطينية

ص.ب. 452، رام الله - فلسطين.

هاتف: 2-2409920 (+ 970)

فاكس: 2-2409922 (+ 970)

بريد إلكتروني: info@pma.ps

صفحة إلكترونية: www.pma.ps

## الملخص التنفيذي

عانى الاقتصاد العالمي خلال الربع الثاني 2014 مزيداً من الضغوط، التي حدثت من قدرته على تسريع معدلات نموه. فمن جهة، جاء أداء بعض اقتصادات مجموعة الدول المتقدمة ضعيفاً، وخصوصاً منطقة اليورو التي لا يزال التعافي فيها هشاً، واليابان التي عادت للانكماش من جديد. ومن جهة أخرى، عانت مجموعة الدول الصاعدة والنامية من بطء وتيرة نموها، حيث بقيت هذه الاقتصادات، وعلى رأسها الصين، عاجزة عن تحفيز نموها للمستوى المأمول والخروج من حالة التباطؤ.

على المستوى الإقليمي، شهد الاقتصاد الإسرائيلي تباطؤاً واضحاً، متأثراً بدرجة أساسية بالتراجع الذي طرأ على قطاع التصدير على خلفية الأوضاع في منطقة اليورو، واستمرار الارتفاع في قيمة الشيكل وتأثير ذلك على تنافسية صادراتها. كما شهد الاقتصاد الأردني أيضاً تباطؤاً مصحوباً باستقرار نسبي في معدلات التضخم وارتفاع معدلات البطالة. في المقابل، نجح الاقتصاد المصري للربع الثاني على التوالي في تحقيق تحسن نسبي ملحوظ على خلفية المنح والمساعدات المقدمة من دول الخليج، والتي أسهمت في تخفيف الضغط على الاحتياطيات الرسمية وسعر الصرف والميزانية.

محلياً، جاء التباطؤ في أداء الاقتصاد الفلسطيني محصلة لتباين الأداء في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة (تباطؤ في الضفة الغربية وانكماش في قطاع غزة)، والذي انعكس من جهة على معدلات البطالة التي شهدت مزيداً من الارتفاع إلى مستويات مثيرة للقلق، خاصة في قطاع غزة. كما تسبب من جهة أخرى بمزيد من الارتفاع في مستويات الأسعار (معدلات التضخم)، وإن كانت متقاربة إلى حد ما في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، وأسفرت عن تراجع القوة الشرائية للمواطنين في كلا المنطقتين.

كما انعكس التباطؤ في الأداء الاقتصادي على مالية الحكومة بصورة تراجع في الإيرادات العامة، في ظل استمرار التزايد في النفقات العامة، مما تسبب في ارتفاع العجز الجاري. ولم ينجح التزايد في المساعدات الخارجية في تغطية كامل العجز في الرصيد الكلي للحكومة (لكنه في المقابل أسهم في تراجع عجز الحساب الجاري في ميزان المدفوعات)، الأمر الذي دفعها للعودة إلى القروض المصرفية للمساهمة في سد العجز، مما تسبب في ارتفاع الدين العام الحكومي عن مستوياته المسجلة في الربع السابق.

على صعيد آخر، شهد القطاع المصرفي الفلسطيني تحسناً ملحوظاً في أدائه خلال فترة المقارنة، انعكس بنمو موجودات/مطلوبات المصارف، وارتفاع محفظة التسهيلات الائتمانية وتحسن جودتها، وارتفاع ودائع الجمهور، إضافة إلى ارتفاع حقوق ملكية المصارف. تجدر الإشارة إلى أن التسهيلات الائتمانية المباشرة لا تزال تحقق معدلات نمو أعلى من تلك المتحققة في الناتج المحلي الإجمالي، في إشارة إلى مزيد من التكامل بين القطاع المصرفي والاقتصاد الفلسطيني.

وفي سياق متصل، أظهرت نتائج اختبارات فحص التحمل، التي أجرتها سلطة النقد على البيانات المالية الربعية لإجمالي المصارف العاملة في فلسطين كما هي في نهاية الربع الثاني 2014، متانة القطاع المصرفي الفلسطيني بشكل عام.

## المحتويات

iii	المُلخَص التَّنفيذِي.....
1	التطورات الاقتصادية العالمية.....
1	الاقتصاد العالمي.....
1	الولايات المتحدة.....
2	منطقة اليورو.....
3	المملكة المتحدة.....
4	اليابان.....
5	الدول الصاعدة والنامية.....
6	أسعار النفط.....
6	أسعار الغذاء.....
6	أسعار الذهب.....
7	الأسواق المالية العالمية.....
8	التطورات الإقليمية.....
8	إسرائيل.....
8	الأردن.....
9	مصر.....
10	التطورات المحلية.....
10	النمو.....
13	الأسعار والتضخم.....
14	البطالة.....
15	الأجور والقوة الشرائية.....
15	المالية العامة.....
17	القطاع الخارجي.....
18	التطورات المصرفية.....
20	اختبارات التحمل.....
22	مؤشر القدس للأوراق المالية.....

## التطورات الاقتصادية العالمية

### الإضافة شتخك لي

شهد الربع الثاني من العام 2014 تبايناً في أداء الاقتصادات الكبرى. فمن جهة، شهد الاقتصاد الأمريكي تحسناً واضحاً، لكن من جهة أخرى، ظل التعافي في منطقة اليورو هشاً، إلى جانب الانكماش في الاقتصاد الياباني. وقد دفعت هذه التغيرات بصندوق النقد الدولي إلى رفع توقعاته لنمو الاقتصاد الأمريكي في العامين 2014 و2015،

جدول 1: آفاق النمو الاقتصادي العالمي

2015	2014	2013	
3.8	3.3	3.3	العالم
2.3	1.8	1.4	الدول المتقدمة
3.1	2.2	2.2	الولايات المتحدة
1.3	0.8	0.4-	منطقة اليورو
1.5	1.4	0.5	ألمانيا
1.0	0.4	0.3	فرنسا
0.8	0.2-	1.9-	إيطاليا
1.7	1.3	1.2-	إسبانيا
0.8	0.9	1.5	اليابان
2.7	3.2	1.7	المملكة المتحدة
5.0	4.4	4.7	الدول النامية والصاعدة
7.1	7.4	7.7	الصين
6.4	5.6	5.0	الهند
1.4	0.3	2.5	البرازيل
3.9	2.7	2.5	منطقة الـ MENAP*

المصدر: صندوق النقد الدولي، تشرين أول 2014.

\* الشرق الأوسط، مضافاً لها أفغانستان وباكستان.

وتخفيضها لكل من منطقة اليورو واليابان. ويبدو أن تحسّن الأداء في الولايات المتحدة كان كافياً للإبقاء على نفس توقعات النمو لمجموعة الدول المتقدمة ككل. وعليه، يتوقع صندوق النقد الدولي، حسب تقريره المنشور في تشرين الأول 2014<sup>1</sup>، أن تنمو الاقتصادات المتقدمة بنحو 1.8% في العام 2014، وأن يتسارع هذا النمو إلى 2.3% في العام 2015.

من جهة أخرى، ورغم أن مجموعة الدول الصاعدة والنامية قد نجحت في تحقيق تسارع في النمو، إلا أن هذا التسارع بقي دون المستويات المطلوبة والمأمولة. وعليه، خفض صندوق النقد الدولي توقعاته لنمو اقتصادات هذه المجموعة إلى 4.4% و5.0% في العامين 2014 و2015، على الترتيب، مقارنة مع نسب النمو السابقة البالغة 4.6% و5.2% لنفس الفترة.

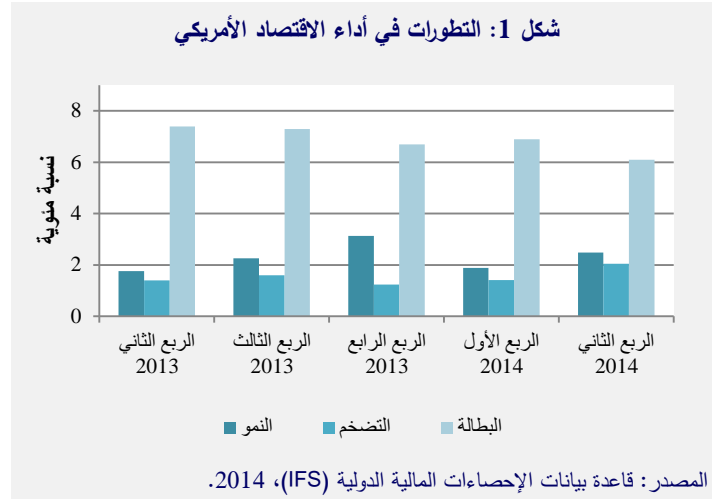
وقد تسبب هذا التخفيض لمجموعة الدول الصاعدة والنامية في تخفيض توقعات نمو الاقتصاد العالمي ككل بنحو 0.1 نقطة مئوية، إلى 3.3% في العام 2014، مع توقع بتحسّن النمو في العام 2015 إلى نحو 3.8%.

### تكملة على

جاءت بيانات أداء الاقتصاد الأمريكي في الربع الثاني 2014 مطمئنة ومهدئة للمخاوف من انزلاق الاقتصاد الأمريكي في دائرة التباطؤ، خاصة وأنها جاءت أعلى مما كان متوقعاً (كما البيانات المعدلة حول النمو في الربع الأول جاءت أيضاً أعلى من التقديرات الأولية). فقد نما الاقتصاد الأمريكي بنحو 2.5% على أساس سنوي، على

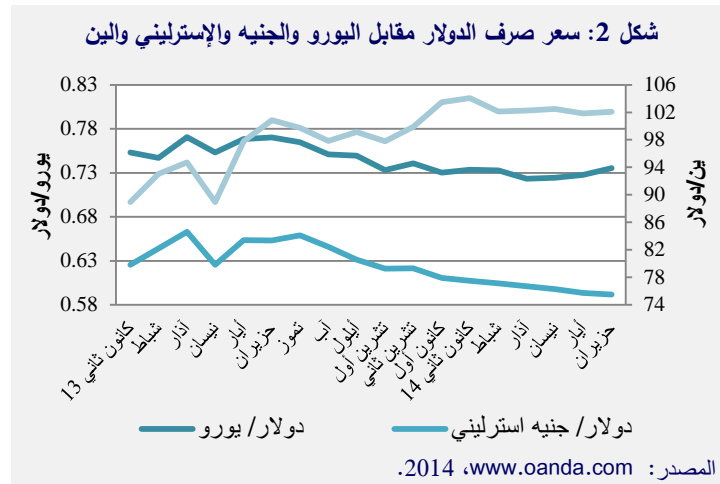
<sup>1</sup> صدرت التوقعات السابقة في شهر تموز 2014.

خلفية زيادة التصنيع وتحسن قطاعي التصدير والاستثمار بأعلى من المتوقع، إلى جانب تحسن سوق العقارات، وارتفاع معدلات التوظيف، حيث تشير البيانات إلى انخفاض معدّل البطالة إلى 6.1%، مقارنة مع 6.9% و 7.4% في كل من الربع السابق، والربع المناظر، على الترتيب.



وعلى صعيد السياسة النقدية، نجحت الإجراءات المتخذة من قبل الفيدرالي الأمريكي في دفع معدل التضخم نحو المستوى المستهدف، وذلك بارتفاعه إلى 2.1% على أساس سنوي، مقارنة مع 1.4% في الربع الأول. من جهة أخرى، حافظ الفيدرالي الأمريكي على ثبات معدل الفائدة الرسمي عند مستوى 0.25%، مع استمرار تخفيض مستوى مشترياته الشهرية من سندات الخزينة ضمن برنامج التسهيل الكمي<sup>2</sup>.

وأعلن الفيدرالي الأمريكي عقب صدور بيانات النمو، عن نيته الاستمرار في استهداف نفس المستوى المنخفض من الفائدة إلى حين تحقيق معدلات نمو مستدامة مترافقة مع معدلات تضخم ضمن المستوى المستهدف.

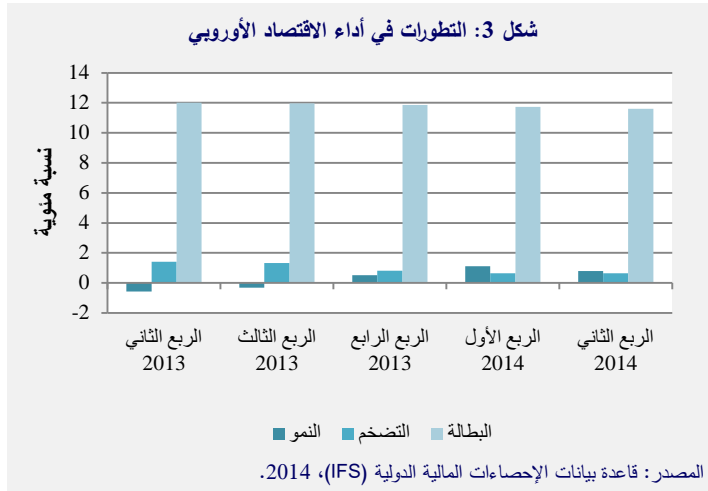


وفي سياق متصل، شهدت أسواق الصرف نوعاً من الاستقرار النسبي. فقد حافظ الدولار على ثباته مقابل اليورو عند مستوى 0.73 يورو/دولار، مقارنة بتراجع طفيف أمام الجنيه الإسترليني إلى 0.59 جنيه/دولار، مقابل 0.6 جنيه/دولار في الربع السابق، وكذلك أمام الين الياباني، ليبليغ 102.1 ين/دولار مقابل 102.8 ين/دولار في الربع الأول 2014.

### نضرب بطيحه

عانت منطقة اليورو خلال الربع الثاني من ضعف في أداء القطاع الصناعي وتراجع في ثقة المستثمرين، وخصوصاً في كبرى اقتصاداتها (ألمانيا، وفرنسا، وإيطاليا) التي يشكل إنتاجها حوالي 66% من إنتاج المنطقة)، الأمر الذي تسبب في تباطؤ اقتصاد المنطقة كلها. فقد نما اقتصاد منطقة اليورو بنحو 0.8% على أساس سنوي، مقارنة مع

<sup>2</sup> أعلن الفيدرالي الأمريكي رسمياً عن توقف هذا البرنامج بشكل كامل في نهاية شهر تشرين أول 2014.



جدول 2: التطورات في الأداء الاقتصادي لبعض دول اليورو

الربع الثاني 2014

الدولة	النمو	التضخم	البطالة
ألمانيا	1.3	1.1	6.6
فرنسا	0.1	0.6	...
إيطاليا	-0.2	0.4	12.3
إسبانيا	1.2	0.2	24.5
اليونان	-0.2	1.5	26.8
اليورو	0.8	0.6	11.6

المصدر: [www.tradingeconomics.com](http://www.tradingeconomics.com) , IFS database, 2014

1.1% في الربع السابق، مما أدى إلى تزايد المخاوف من عودة منطقة اليورو إلى حالة الركود من جديد، خصوصاً في ظل تراجع الإنتاج الصناعي في كبرى اقتصاداتها، وبقاء معدلات البطالة مرتفعة (11.6%)، مقارنة مع 11.7% في الربع الأول، إضافة إلى تدني مستويات التضخم إلى 0.6% للربعين الأول والثاني.

إن انخفاض معدل التضخم عن المستوى المستهدف من قبل البنك المركزي الأوروبي (2.0%) ولفترة زمنية طويلة، قد يؤدي إلى تراجع ثقة المستثمرين والمستهلكين بالسياسة النقدية للمنطقة، مما يفاقم الأمور ويؤدي إلى مزيد من التراجع في مستويات التضخم وإلى مزيد من الانكماش الاقتصادي. وفي سبيل تحفيز الاقتصاد ورفع معدل التضخم، لجأ البنك المركزي الأوروبي في نهاية الربع إلى تخفيض معدل الفائدة الرسمي بواقع 0.1 نقطة مئوية لتستقر عند مستوى 0.15%.

### المملكة المتحدة

واصل الاقتصاد البريطاني نموه خلال الربع الثاني على عكس منطقة اليورو، ليحقق نمواً يعتبر الأفضل منذ سنوات، حيث نما بنحو 3.2% على أساس سنوي، مقارنة مع 3.0% في الربع السابق. جاء هذا التحسن في النمو على خلفية تحسن أداء قطاع الخدمات على وجه الخصوص الذي يشكل نحو ثلاثة أرباع الاقتصاد البريطاني، بالإضافة إلى تحسن قطاع الإنشاءات، والاستثمار الخاص. وبالرغم من تحسن النمو إلا أن عجز الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي قد ارتفع من 4.7% خلال الربع الأول إلى 5.2% في الربع الثاني. كما ارتفعت نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي من 76.5% إلى 79.1% خلال نفس الفترة.

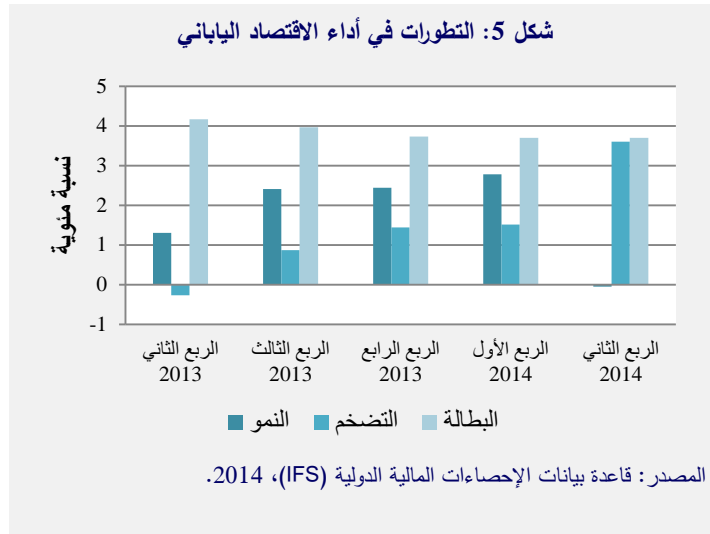
من جانبها، واصلت معدلات البطالة تراجعها متأثرة بالأداء الجيد للاقتصاد البريطاني، لتبلغ نحو 6.4% مقارنة مع 6.8% و 7.8% في الربعين السابق والمناظر 2013. ومع ذلك، حافظ البنك المركزي البريطاني على معدل الفائدة

الرسمي عند مستوى 0.5% منذ آذار 2009، وذلك على الرغم من انخفاض معدل التضخم للربع الثاني على التوالي، إلى نحو 1.7% (دون المستوى المستهدف 2.0%)، مقارنة مع 1.8%، و 2.7% في الربعين السابق والمناظر 2013، على الترتيب. وبذلك يكون البنك المركزي البريطاني قد تجاهل تصريحاته السابقة حول إمكانية رفع الفائدة في حال وصلت معدلات البطالة إلى هذا المستوى.

## البيانات

انكمش الاقتصاد الياباني بأقل من نقطة مئوية على أساس سنوي خلال الربع الثاني، بعد مسيرة التعافي التي شهدتها منذ الربع الثالث من العام الماضي. يشار إلى أن الاقتصاد الياباني قد نما بنحو 2.7% خلال الربع الأول على أساس سنوي. ويرى كثير من المحللين هذا الانكماش باعتباره استجابة مباشرة لزيادة ضريبة الاستهلاك التي نفذتها

الحكومة اليابانية، بعد أن رفعت نسبة الضريبة في شهر نيسان 2014 من 5% إلى 8% كخطوة أولى، يتوقع أن تتبعها خطوة أخرى إضافية لتصل إلى 10% بحلول عام 2015. وتسببت هذه الزيادة في تراجع الإنفاق الخاص بشكل ملحوظ، وإلى ارتفاع معدل التضخم إلى نحو 3.6% على أساس سنوي، مقارنة بنحو 1.5% في الربع الأول. من جهة أخرى، شهدت معدلات البطالة ثباتاً نسبياً، عند مستوى 3.7% للربع الثالث على التوالي، وإن كانت تشكل انخفاضاً عن مستواها في الربع المناظر 2013 البالغ 4.2%.



من جانبه، أعلن البنك المركزي الياباني عن الاستمرار في سياسته النقدية، القاضية بتثبيت معدل الفائدة الرسمي عند نفس المستوى 0.1%، مع ترده في مواصلة تدابير التوسعية.



## على نهج كوك شينج والمثالي بـ

شهد غالبية الاقتصادات الصاعدة والنامية تحسناً نسبياً في أدائها خلال الربع الثاني، متأثرةً بالسياسات الحكومية التي تنتهجها هذه الدول لإعادة هيكليتها اقتصاداتها وتقليل اعتمادها على الطلب الخارجي، كما هو الحال في الصين على سبيل المثال. فقد نجح الاقتصاد الصيني في تحقيق بعض التسارع في نموه بعد نحو ثلاثة أرباع متتالية من التباطؤ، فارتفعت نسبة النمو في الربع الثاني إلى 7.5% على أساس سنوي مقارنة مع 7.4% في الربع السابق على خلفية التوسع في الإنفاق الحكومي الذي تزامن مع بدء تنفيذ الحكومة لاستراتيجيتها الجديدة الهادفة لإعادة هيكلة اقتصادها بتقليل الاعتماد على التصدير، والاستثمار في الإنشاءات والعقارات والصناعات كثيفة رأس المال، وتحفيز الاستهلاك الداخلي، إلى جانب مزيد من التحرير للقطاع المالي وتخفيف شروط منح الائتمان.

على صعيد آخر، تراجع معدل التضخم مرة أخرى إلى نحو 2.2% على أساس سنوي، مقارنة مع 2.3% في الربع الأول. مع ثبات في معدلات البطالة عند مستوى 4.1% مقارنة بالربع السابق. أما على صعيد السياسة النقدية، فلا يزال بنك الشعب الصيني محافظاً على معدل الفائدة الرسمي عند مستوى 6% منذ تموز 2012.

جدول 3: التطورات في الأداء الاقتصادي لبعض الدول الصاعدة،

الربع الثاني 2014

الدولة	النمو	التضخم	البطالة
الصين	7.5	2.2	4.1
الهند	5.7	6.9	....
البرازيل	-0.9	6.4	4.9

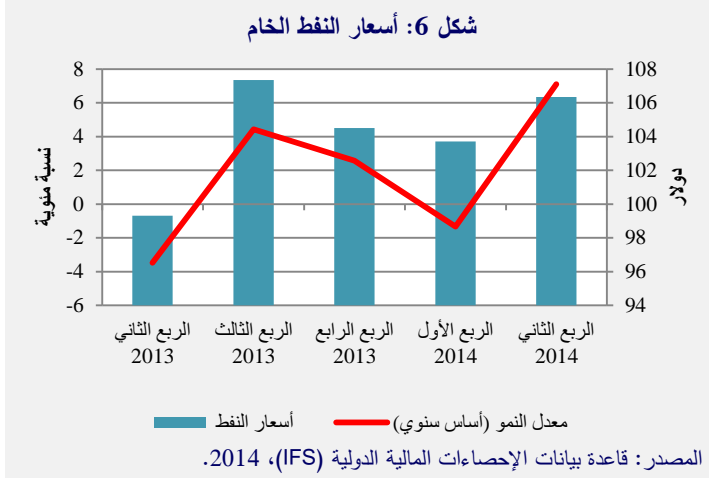
المصدر: [www.tradingeconomics.com](http://www.tradingeconomics.com) , IFS database, 2014

كما جاء النمو في الاقتصاد الهندي خلال الربع الثاني أعلى من المستوى المتوقع، بنموه بنحو 5.7% على أساس سنوي، مقارنة بنحو 4.6% في الربع السابق، جراء

تحسّن القطاع الصناعي، الذي يُعتبر المولد الأكبر لفرص العمل في الهند. يأتي هذا النمو بعد نحو أكثر من عامين من التباطؤ المستمر، سجل خلالهما الاقتصاد معدلات نمو دون مستوى 5%، مقارنة مع 9.9%، في الربع الأول 2011، على سبيل المثال. كما حافظ معدل التضخم على مستواه المتحقق في الربع السابق البالغ 6.9%، مما حدا بالبنك المركزي الهندي عدم تخفيض معدل الفائدة الرسمي من جديد، واستقرت عند مستوى 8.0%.

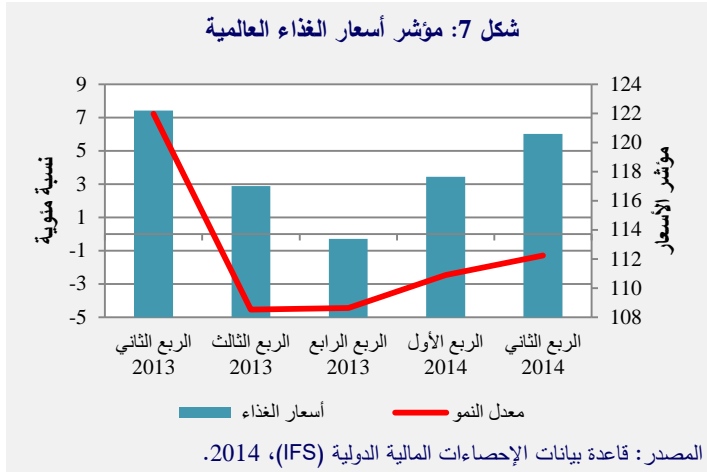
وفي البرازيل، جاءت نتائج النمو منخفضة جداً مما أدخل البرازيل في حالة من الركود، بالرغم من التوقعات السابقة بتحسّن الاقتصاد خلال الربع إثر استضافته لكأس العالم لكرة القدم 2014. وعلى العكس من ذلك، فقد انكمش الاقتصاد للربع الثاني على التوالي، بنسبة بلغت 0.9% على أساس سنوي، جزاء تراجع الصناعة والاستثمار. من جانب آخر، ارتفع معدّل التضخم إلى نحو 6.4% مبتعداً عن المستوى المستهدف البالغ 4.5%، مما دفع البنك المركزي البرازيلي إلى رفع معدل الفائدة الرسمي بواقع 0.25 نقطة، لتبلغ 11.0%.

## أزمة النفط



شهدت أسعار النفط الخام تذبذباً كبيراً خلال أشهر الربع الثاني تبعاً للظروف السياسية والاقتصادية في شتى مناطق العالم. وانتهى الربع بارتفاع متوسط أسعار النفط الخام بنحو 2.5%، و7.1% مقارنة بكل من الربعين السابق والمناظر 2013، على التوالي، وليصل سعر البرميل إلى نحو 106.3 دولار أمريكي. وكان المحرك الأساس لهذا الارتفاع التوترات السياسية في العديد من المناطق والدول والمنتجة للنفط، وفي مقدمتها العراق (ثاني أكبر منتج للنفط في منظمة أوبك) وليبيا، الأمر الذي أثار المخاوف من تعطل امدادات النفط.

## أسعار الغذاء



ارتفعت أسعار الغذاء العالمية خلال الربع الثاني بنحو 2.5% مقارنة مع مستوياتها في الربع السابق، ليصل مؤشر الغذاء العالمي إلى 120.6 نقطة. يأتي هذا الارتفاع في ظل تزايد المخاوف حول أوضاع الطقس، والتزايد في الطلب العالمي على المواد الغذائية، وتذبذب الإنتاج جراء الأزمات القائمة في بعض مناطق الإنتاج الرئيسية، كالأزمة بين روسيا وأوكرانيا. ورغم هذا الارتفاع، إلا أن أسعار الغذاء المسجلة في الربع الثاني ظلت أقل من مستوياتها في الربع المناظر 2013 بنحو 1.3%.

## أسعار الذهب

عاودت أسعار الذهب الانخفاض قليلاً خلال الربع الثاني بعد التحسن الطفيف الذي شهدته في الربع السابق. ويبدو أن عمليات إعادة الشراء لهذا المعدن لم تكن كافية لزيادة الطلب عليه ورفع أسعاره، إضافة إلى بقاء المعروض (المخزون) من الذهب متوفراً بكميات كبيرة، خاصة في الأسواق الآسيوية، إلى جانب تحول بعض المستثمرين إلى أسواق المال العالمية بحثاً عن ملاذ آمن لأموالهم عقب موجة التصحيح التي شهدتها أسعار الذهب. فقد انخفضت

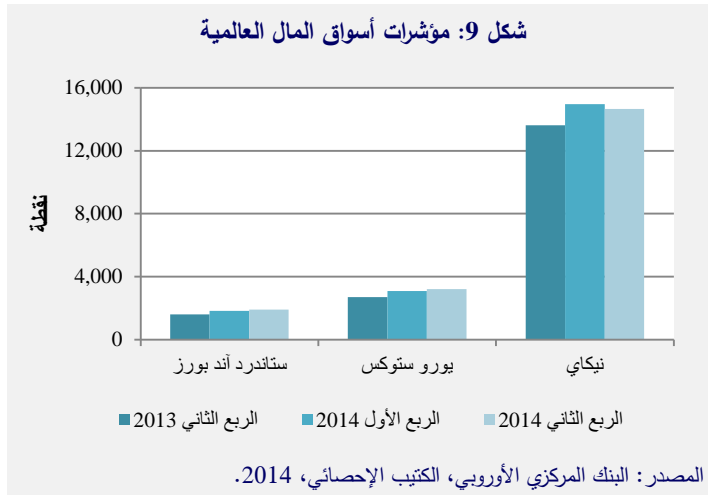


أسعار الذهب العالمية خلال الربع الثاني بنحو 0.4% و 8.8% عما كانت عليه في الربعين السابق والمناظر، على الترتيب، ليتراجع سعر الأونصة إلى نحو 1,288.5 دولار تقريباً. ويرى الخبراء أن أسعار الذهب تشهد موجة تصحيح بعد الارتفاعات الكبيرة والمنتالية التي شهدتها منذ منتصف العام 2007 بالتزامن مع بداية الأزمة المالية العالمية، وصلت إلى مستويات قياسية مع نهاية العام 2012،

بتجاوزها مبلغ 1,700 دولار آنذاك، لكنها عادت إلى الانخفاض بشكل كبير منذ بداية العام الماضي.

### الأسواق المالية العالمية

أظهرت الأسواق المالية العالمية أداءً متبايناً خلال الربع الثاني، وخصوصاً في كل من الولايات المتحدة وأوروبا



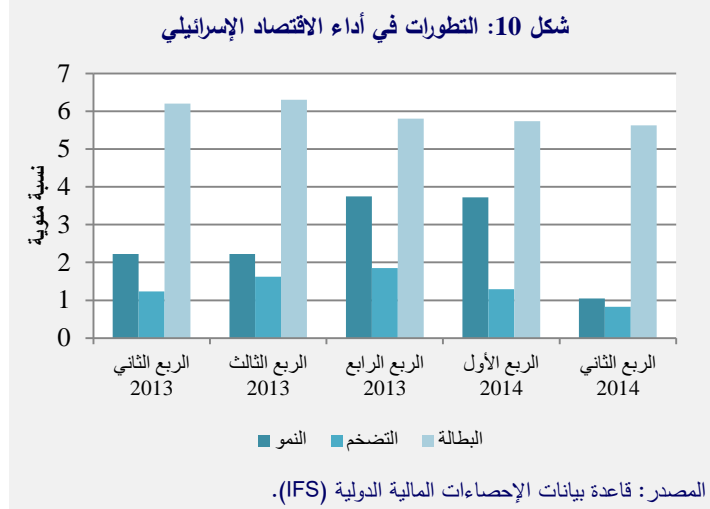
واليابان. ففي حين شهدت أسواق كل من الولايات المتحدة وأوروبا نمواً، تراجع أداء السوق المالي الياباني. ففي الولايات المتحدة، ارتفع مؤشر ستاندر آند بورز بنسبة 3.6% عن الربع السابق، وبنسبة 18.0% عن الربع المناظر 2013، ليصل إلى مستوى 1,900 نقطة. كما ارتفع مؤشر يورو ستوكس (EURO STOXX) للأسهم الأوروبية بنسبة 4.0% مقارنة بالربع السابق، وبنحو 19.3% عن الربع المناظر 2013، وصولاً إلى 3,214 نقطة.

في المقابل، شهد مؤشر نيكاي (NIKKEI) للأسهم اليابانية تراجعاً للربع الثاني على التوالي بنحو 2.1% على أساس ربعي، مقابل نمو بنحو 7.6% على أساس سنوي، ليصل إلى 14,650 نقطة. يُذكر أن التذبذب في أداء مؤشر نيكاي يأتي في ظل حالة عدم اليقين السائدة في أوساط المستثمرين حول قدرة الحكومة اليابانية على تنفيذ سياساتها النقدية والمالية التوسعية المعلنة مؤخراً، خاصة فيما يتعلق برفع التضخم إلى المستوى المستهدف البالغ 2%.

## التطورات الإقليمية

### إسرائيل

شهد الاقتصاد الإسرائيلي تباطؤاً واضحاً خلال الربع الثاني، إذ لم تتعدى نسبة النمو 1.1% على أساس سنوي، مقارنة مع 3.7% في الربع السابق، ونحو 5.2% في الربع المناظر 2013. يأتي هذا التباطؤ جراء التراجع الكبير الذي مُني به قطاع التصدير على خلفية الأوضاع في منطقة اليورو، وارتفاع سعر صرف الشيكل مقابل العملات



الأخرى، لا سيما الدولار، وتأثير ذلك على تنافسية الصادرات الإسرائيلية، إلى جانب تزايد المخاطر المتعلقة بتباطؤ معدلات التضخم.

ويبدو أن الإجراءات المتخذة من قبل البنك المركزي الإسرائيلي للحد من الارتفاع في قيمة الشيكل محدودة التأثير في ظل معدل الفائدة الحالي، الذي يراه المراقبون مرتفعاً نسبياً. يُذكر أن البنك المركزي الإسرائيلي قام مطلع العام بخفض معدل الفائدة الرسمي بواقع 0.25

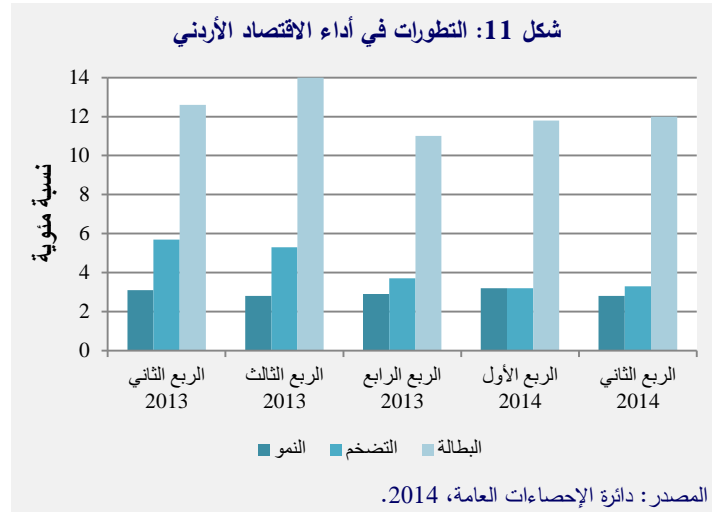
نقطة، لتستقر عند 0.75%. مع توقعات بإجراء تخفيضات لاحقة خلال العام للحد من قوة العملة المحلية، والحد من استمرار انخفاض معدل التضخم دون المستوى المستهدف، والذي تباطأ إلى ما دون الـ1%. من جهة أخرى، شهدت معدلات البطالة تراجعاً طفيفاً إلى نحو 5.6%، مقارنة مع 5.7% في الربع الأول 2014.

### الأردن

شهد الاقتصاد الأردني خلال الربع الثاني 2014 تباطؤاً في مستوى النمو إلى نحو 2.8% مقارنة مع 3.2% في الربع السابق على أساس سنوي، جراء تباطؤ أداء غالبية قطاعاته الرئيسية، لا سيما قطاع الصناعة والإنشاءات، إلى جانب انكماش قطاع الزراعة.

وترافق مع هذا التباطؤ استقرار نسبي في معدل التضخم الذي بلغ نحو 3.3%، مقارنة مع 3.2% في الربع الأول، وبالمقارنة مع المعدلات العالية التي شهدتها الأردن في العامين الأخيرين على خلفية تزايد تدفق أعداد اللاجئين السوريين منذ اندلاع الأزمة السورية منتصف آذار 2011. يُضاف إلى ذلك، ارتفاع أسعار الوقود نتيجة تعطل إمدادات الغاز المصري، مما دفع الأردن لاستيراد الوقود من مصادر أخرى أكثر كلفة. كما تزامن ذلك مع قيام الأردن برفع الدعم المباشر عن بعض السلع الأساسية (الوقود والطحين والماء والكهرباء)، عملاً بتوصيات صندوق

النقد الدولي للحد من عجز الموازنة، واستبداله بسياسة الدعم الموجّه من خلال الدعم النقدي المباشر للوقود، والذي نجح في التخفيف من آثار هذا الرفع على الأسر الفقيرة، بحسب ما أورده تقرير صندوق النقد الدولي<sup>3</sup>.

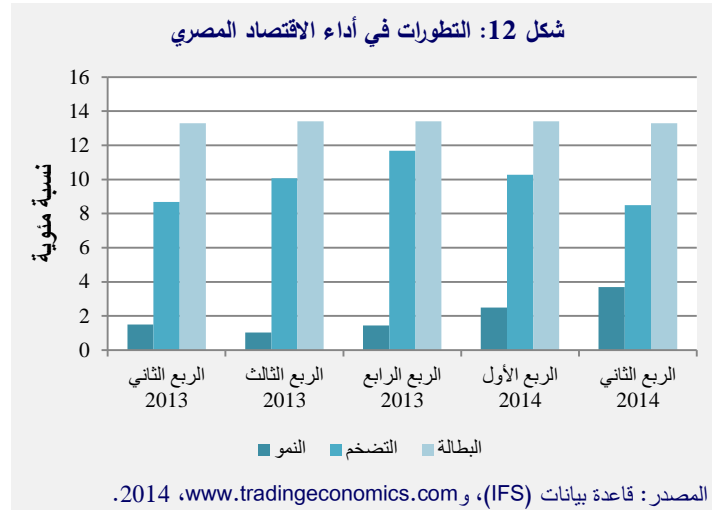


وفي سياق متصل، وقّع الأردن مع البنك الدولي اتفاقية قرض سياسة التنمية الثاني بمبلغ 250 مليون دولار، لدعم سياسات تحسين الشفافية والمساءلة، وتحسين إدارة الدين وكفاءة الإنفاق الحكومي، وترويج النمو الاقتصادي من خلال القطاع الخاص.

وعلى صعيد سوق العمل، فإن تباطؤ مستوى النمو ترك أثره على معدلات التشغيل، فارتفع معدل البطالة من جديد إلى نحو 12.0%، مقارنة مع 11.8% في الربع الأول. ومع ذلك بقي هذا المعدل أقل من المعدلات المسجلة في العام 2013، وتحديداً الربع المناظر 2013، البالغة 12.6%.

## مصر

رغم أن الوضع العام في مصر لا يزال يعاني من حالة عدم الاستقرار منذ نحو ثلاثة أعوام، وهو ما ألقى بظلاله على المشهد الاقتصادي، إلا أن البيانات تشير إلى استمرار التحسن في أداء الاقتصاد المصري. فقد نجح الاقتصاد



المصرفي خلال الربع الثاني بتحقيق نمو بنحو 3.7% على أساس سنوي، مقارنة مع 2.5% في الربع الأول. ويعود الفضل في تحسن الاقتصاد المصري منذ بداية العام الحالي بالأساس إلى المنح والمساعدات المقدمة من دول الخليج، لا سيما من السعودية والكويت والإمارات، التي أسهمت في تخفيف الضغط على الاحتياطيات الرسمية وسعر الصرف والميزانية. كما انخفض معدل التضخم مرة أخرى وبشكل ملحوظ إلى نحو 8.5%، مقارنة مع 10.3% في الربع الأول.

<sup>3</sup> صندوق النقد الدولي (2014). "التحول الاقتصادي العربي في ظل التحولات السياسية"، واشنطن، نيسان 2014.

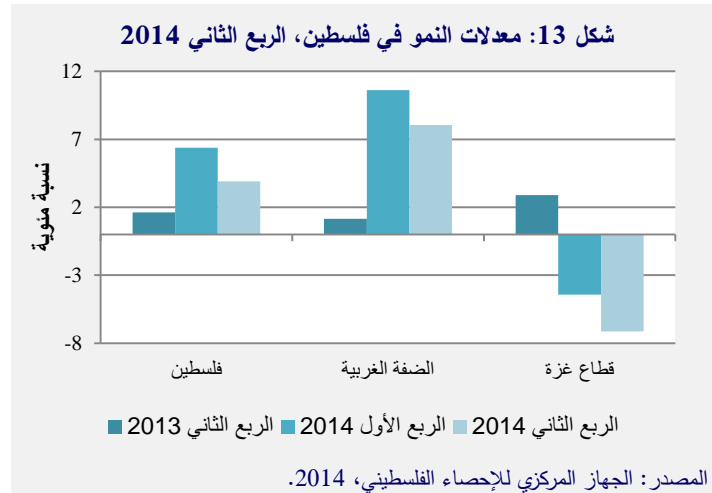
غير أن الاقتصاد المصري ظل من جانب آخر يواجه تحديات تتعلق ببقاء معدلات البطالة مرتفعة (خاصة بين أوساط الشباب)، والتي بلغت 13.3% في الربع الثاني (رغم انخفاضها قياساً على الأرباع السابقة)، بعد تراجع قدرة سوق العمل على توليد فرص عمل جديدة خلال السنوات الماضية في ظل حالة عدم الاستقرار، وما نتج عنها من هبوط للاستثمارات الأجنبية، وتراجع قطاع السياحة، الذي يعتبر من أهم دعائم الاقتصاد المصري في مجال توليد فرص العمل.

أما على صعيد الأسعار والسياسة النقدية، وفي ظل التحسن النسبي الذي طرأ على معدلات التضخم، فقد حافظ البنك المركزي المصري على معدل الفائدة الرسمي خلال الربع الثاني عند مستوى 8.25%.

## التطورات المحلية

### النمو

شهد الاقتصاد الفلسطيني خلال الربع الثاني 2014 تباطؤاً على أساس سنوي، متأثراً بأداء اقتصاد كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث لا يزال النمو في هاتين المنطقتين يسلك مسارين متباينين: نمو مرتفع لاقتصاد الضفة

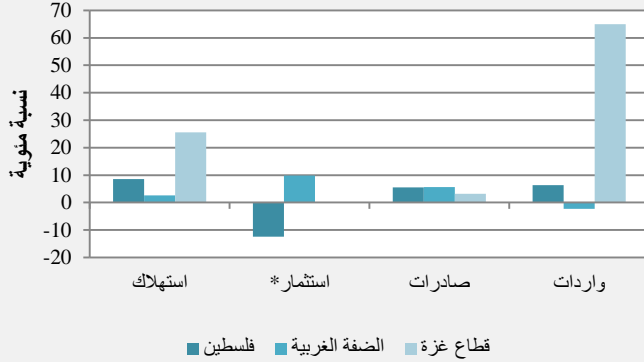


الغربية، وانكماش لاقتصاد قطاع غزة. إذ بلغ النمو في الضفة الغربية نحو 8.0%، مقابل انكماش في قطاع غزة للربع الثاني على التوالي بنحو 7.1%، مما عمق من حجم التباين في نمو المنطقتين. في المحصلة، نما الاقتصاد الفلسطيني بنحو 3.9% على أساس سنوي، مقارنة مع 6.4% في الربع الأول، و1.6% في الربع المناظر 2013، ليبليغ الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي 1,973.8 مليون دولار (بأسعار عام 2004).

يذكر في هذا السياق، أن هذه الاتجاهات المتباينة للنشاط الاقتصادي في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة قد تم تأكيدها في وقت سابق من خلال مؤشر سلطة النقد لدورة الأعمال (مؤشر شهري لرصد تطورات النشاط الصناعي)، وأن النشاط الاقتصادي في الضفة الغربية مرتبط بدرجة ما باستقرار نسبي للوضع الأمني، وذلك بعكس ما هو عليه الحال في قطاع غزة.

ومن خلال تحليل التغيرات الحاصلة في جانب الطلب (الإنفاق على الناتج المحلي)، وجانب العرض (القيمة المضافة لأنشطة الاقتصادية) ومكوناتهما، تتضح المسببات الرئيسية لتباين النمو في كل من الضفة الغربية والقطاع. وفي هذا

شكل 14: معدلات النمو حسب جهات الإنفاق، الربع الثاني 2014



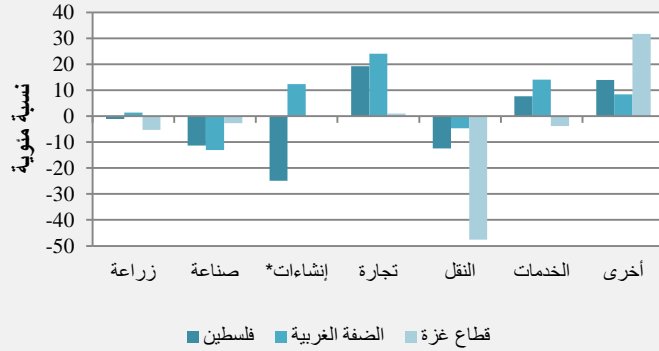
المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2014.

\* تجاوزت نسبة الإنخفاض في الاستثمار في قطاع غزة 187%.

السياق، يشير جانب الطلب، إلى تحسن نسبي في غالبية مكونات الناتج المحلي في الضفة الغربية، حيث تزايدت مستويات الاستثمار بشكل ملحوظ، وتراجع عجز الميزان التجاري جراء نمو الصادرات وتراجع الواردات، إلى جانب نمو الإنفاق الحكومي. في حين لعب الانخفاض في الاستهلاك الخاص (جراء ارتفاع الأسعار، وتراجع الأجر الحقيقي والقوة الشرائية، إلى جانب التراجع المستمر في سعر صرف الدولار مقابل الشيكل)، دوراً مثبتاً للنمو الاقتصادي.

بالمقارنة، بدت الصورة في قطاع غزة مختلفة في ظل استمرار الحصار، الذي ترك أثراً كبيراً على جميع مكونات الناتج المحلي، لا سيما الاستثمار الذي شهد تدهوراً كبيراً جراء استمرار القيود على استيراد المواد الخام والمعدات وغيرها، إلى جانب ارتفاع العجز التجاري بشكل كبير جراء النمو الكبير في الواردات مقابل نمو ضعيف في الصادرات. في المقابل، أسهم النمو في الاستهلاك الخاص والعام في التخفيف من حدة الانكماش.

شكل 15: معدلات النمو حسب النشاط الاقتصادي، الربع الثاني 2014



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2014.

\* بلغ التراجع في قطاع الإنشاءات في قطاع غزة نحو 72.9%.

أما في جانب العرض، فيعتبر قطاع التجارة المحرك الأساسي للنمو المتحقق في الضفة الغربية، والذي نما بنحو 24.1%، تلاه قطاعا الخدمات والإنشاءات اللذان حققا نمواً بنسبة 14.1%، و12.3%، على الترتيب. في مقابل تراجع قطاع الصناعة بنحو 13.1%، وقطاع النقل بنحو 4.6%. وفي قطاع غزة، لم يكن النمو في قطاع الخدمات بنحو 1.1%، كافياً للتخفيف من حدة الانخفاض في باقي القطاعات، لا سيما قطاع الإنشاءات الذي

تراجع بأكثر من الثلثين، إلى جانب تراجع قطاع النقل جراء استمرار أزمة الوقود التي ظل يعاني منها القطاع.

## صندوق (1): تنقيح بيانات الحسابات القومية: الأسباب والمبررات

أصدر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني مؤخراً السلسلة الجديدة المنقحة من الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة للأعوام 1994-2012. وقد استند الجهاز على ثلاثة مبررات أساسية للقيام بهذا التنقيح، وهي<sup>4</sup>:

### 1. نتائج تعداد المنشآت لعام 2012

أظهر تعداد المنشآت للعام 2012 مستويات تغطية أعلى لبيانات عام 2011، الأمر الذي استدعى تنقيح المسوح الاقتصادية لذلك العام، لتتلاءم مع مستويات التغطية التي عكسها تعداد المنشآت 2012. يذكر أن المسوح الاقتصادية تعتبر المصدر الرئيس لبيانات الحسابات القومية، فيما يخص الصناعة، والإنشاءات، وتجارة الجملة والتجزئة، والنقل والتخزين، والمعلومات والاتصالات، إضافة إلى الخدمات. كما ويعتبر تعداد المنشآت الإطار الرئيس لسحب عينة المسوح الاقتصادية.

### 2. الانتقال إلى التنقيح الرابع للتصنيف الصناعي الدولي الموحد (ISIC-4)

رغم أن الجهاز قد انتقل إلى العمل وفق هذا التنقيح منذ إعداد الحسابات القومية للعام 2011، إلا أنه من الضروري أيضاً أن يتم عكس هذا التنقيح على كافة بيانات الحسابات القومية منذ نشأتها، بهدف توفير سلسلة بيانات متسقة تخدم احتياجات الباحثين والمحللين والمهتمين بالشأن الاقتصادي في فلسطين. يشار إلى أن الانتقال إلى التنقيح الرابع للتصنيف القياسي الموحد، يتسق مع أفضل الممارسات والتوجهات الدولية بهذا الخصوص، المتبناة من قبل شعبة الإحصاء في الأمم المتحدة.

### 3. تنقيح ومراجعة البيانات من غير المسوح الاقتصادية

ترتبط هذه المراجعة بالتعديلات التي قام بها الجهاز على بعض الأنشطة والمعاملات، سواء في مجال التغطية أو المنهجية، استناداً إلى تحديث البيانات من مصادرها المختلفة، وبالتالي تحديثها ضمن سلسلة البيانات المنقحة. وفي مقدمة هذه المراجعات، مراجعة البيانات الحكومية، وبيانات التكوين الرأسمالي، حيث تم:

- تحديث كافة البيانات الحكومية للتغلب على مشكلة انخفاض درجة التغطية التي كانت موجودة قبل العام 2007، واستخدام طريقة حساب التكاليف (cost method) لقياس الإنتاج الخاص بالحكومة المركزية، والذي يتأتى من خلال مجموع التكاليف الخاصة بالحكومة (تعويضات العاملين، والاستهلاك الوسيط، واهتلاك رأس المال الثابت). كما تم التحقق من اعتماد مبدأ الاستحقاق لتسجيل كافة البيانات الخاصة بالحكومة، والتي تعتبر وزارة المالية المزود الأساسي لها، وهي بيانات تعويضات العاملين في كل من التعليم، والصحة، والإدارة العامة والدفاع، والضرائب والرسوم الجمركية.

- تحديث بيانات التكوين الرأسمالي الإجمالي من الأبنية وغير الأبنية استناداً إلى التوصيات الفنية التي توصلت إليها البعثات الفنية التي استقدمها الجهاز لهذه الغاية.

والجدول المرفق يوضح الفروقات بين معدلات النمو بين سلسلة بيانات الحسابات القومية القديمة والسلسلة المنقحة للأعوام 1994-2012:

<sup>4</sup> الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة 1994-2012، أيلول، 2014.

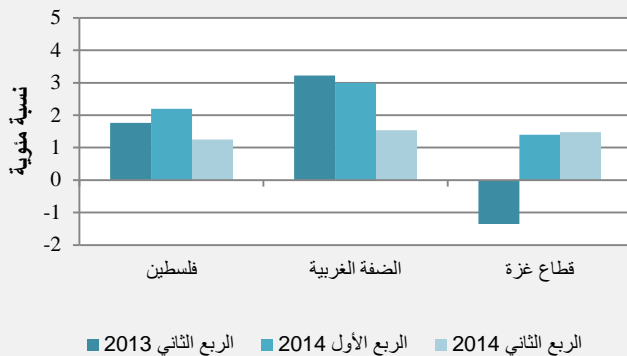


السنة	معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)			معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (%)		
	البيانات الجديدة	البيانات القديمة	الفروقات	البيانات الجديدة	البيانات القديمة	الفروقات
1995	7.1	5.7	1.4	13.9	15.5	1.6
1996	1.2	2.5	1.3-	4.5	3.9	0.6-
1997	14.7	13.7	1	10.0	10.3	0.3
1998	14.3	12.1	2.2	6.6	8.2	1.6
1999	8.3	8.0	0.3	5.9	5.0	0.9-
2000	8.6-	8.6-	0	0.4	1.0	0.6
2001	9.3-	8.1-	1.2-	7.1-	7.2-	0.1-
2002	12.5-	13.4-	0.9	11.9-	11.2-	0.7
2003	14.0	15.1	1.1-	11.9	11.6	0.3-
2004	10.3	10.5	0.2-	9.3	9.1	0.2-
2005	10.8	8.6	2.2	10.4	11.6	1.2
2006	3.9-	5.2-	1.3	0.3-	1.6	1.9
2007	6.6	5.4	1.2	12.2	12.1	0.1-
2008	6.1	7.1	1.3-	20.5	21.2	0.7
2009	8.7	7.4	1.3	7.6	8.9	1.3
2010	8.1	9.3	1.2-	24.0	22.6	1.4-
2011	12.4	12.2	0.2	17.3	17.4	0.1
2012	6.3	5.9	0.4	4.7	7.8	3.1

## الأسعار والتضخم

تواصل الارتفاع في مستويات الأسعار خلال الربع الثاني في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، وينسب مقارنة، وذلك بعكس الأرباع السابقة (شكل 16). فقد ارتفعت الأسعار (معدل التضخم) في الضفة الغربية نحو 1.54%، مقابل 1.48% في قطاع غزة، على أساس سنوي. لكن من جهة أخرى، ظلت محركات التضخم واتجاهات الأسعار بين المنطقتين مختلفة تبعاً لاختلاف الظروف السياسية

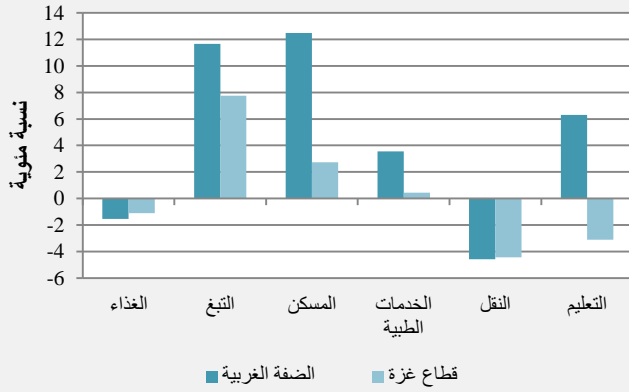
شكل 16: معدلات التضخم في فلسطين



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2014.

والاقتصادية. ففي حين شكّلت أسعار التبغ أساساً المحرّك الرئيس للتضخم في قطاع غزة، كان لارتفاع أسعار السكن في الضفة الغربية الأثر الأكبر على معدل التضخم.

شكل 17: التغيرات في أسعار بعض السلع المختارة، الربع الثاني 2014



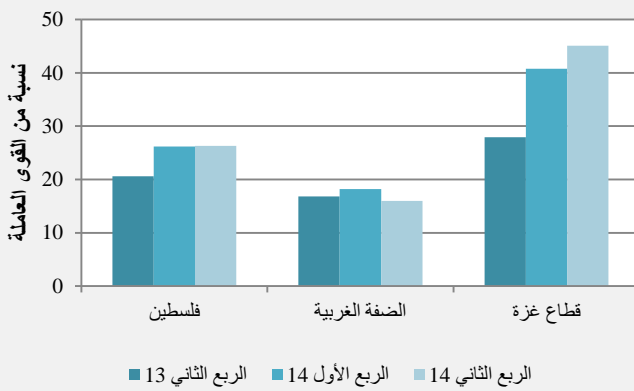
المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2014.

فمن خلال الشكل (17) يلاحظ أن الارتفاع في مؤشر أسعار السكن في الضفة قد وصل إلى 12.5% على أساس سنوي، تلاه الارتفاع في مؤشر أسعار مجموعة التبغ والكحوليات بنحو 11.7% على خلفية رفع أسعار التبغ مجدداً مع بداية العام الحالي. كما يلاحظ الارتفاع في مؤشر أسعار خدمات التعليم، الذي يرتبط في جزء منه إلى الانخفاض المتكرر لسعر صرف الدينار مقابل الشيك، خاصة وأن الدينار هو عملة الأقساط الأساسية في الجامعات الفلسطينية. من جهة أخرى، يلاحظ انخفاض مؤشر أسعار كل من الغذاء والنقل خلال ذات الفترة، على خلفية انخفاض أسعار الوقود في الأشهر الأولى من العام الحالي.

أما في قطاع غزة، فكان الارتفاع الأكبر في مؤشر أسعار مجموعة التبغ والكحوليات وبنحو 7.8% على أساس سنوي، تبعها ارتفاع أقل في مؤشر أسعار السكن. مقابل انخفاض مؤشر أسعار الغذاء والنقل في قطاع غزة، متأثرة بذات العوامل المتعلقة بانخفاض أسعار الوقود. إلى جانب ذلك، شهد مؤشر أسعار التعليم انخفاضاً بنحو 3.1%، على عكس الحال في الضفة الغربية.

## البطالة

شكل 18: معدلات البطالة في فلسطين



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2014.

عكست تطورات سوق العمل الأداء الاقتصادي العام خلال الربع الثاني. فقد ترافق مع انخفاض نسبة المشاركة في سوق العمل (إلى 45.8%)، مقارنة مع 46.3% في الربع الأول) انخفاض في أعداد العاملين في ظل تراجع قدرة سوق العمل على استحداث وظائف جديدة، ليرتفع معدل البطالة بواقع 0.1 نقطة مئوية عن الربع الأول، إلى 26.3%. وفي الوقت الذي أسهم فيه الأداء الجيد لاقتصاد الضفة الغربية في

تراجع معدل البطالة فيها إلى نحو 16% مقارنة مع 18.2% في الربع الأول، فإن الانكماش المتواصل لاقتصاد قطاع غزة، وعدم قدرته على استحداث فرص عمل إضافية بالقدر الكافي، قد أسهم في تزايد معدل البطالة إلى مستويات مثيرة للقلق لم يشهدها القطاع من قبل، حيث وصل معدل البطالة إلى 45.1%، مقارنة مع 40.8% في الربع الأول.

### الأجور والقوة الشرائية

جاءت التغيرات في معدل الأجر اليومي الاسمي خلال الربع الثاني متباينة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، وللعاملين في إسرائيل والمستوطنات. إذ ارتفع معدل الأجر الاسمي في الضفة الغربية بنحو 2.4% على أساس سنوي، ليلبغ 90.7 شيكل، كما ارتفع أجر العاملين في إسرائيل والمستوطنات بنحو 7.1%، ليلبغ 184.3 شيكل. في المقابل، انخفض أجر العاملين في قطاع غزة بواقع 2.8%، إلى 61.4 شيكل.

جدول 4: معدلات التغير في الأجر اليومي للربع الثاني 2014

إسرائيل والمستوطنات	قطاع غزة	الضفة الغربية	معدل التغير في
7.1	-2.8	2.4	الأجر الاسمي بالشيكل
1.5	1.5	1.5	الأسعار
5.6	-4.3	0.9	الأجر الحقيقي بالشيكل
....	-4.5	-4.5	سعر صرف الدولار والدينار
....	-8.8	-3.6	الأجر الحقيقي بالدولار والدينار

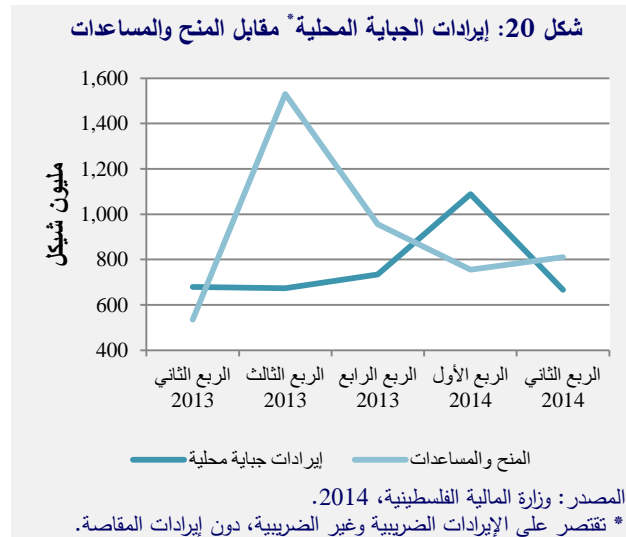
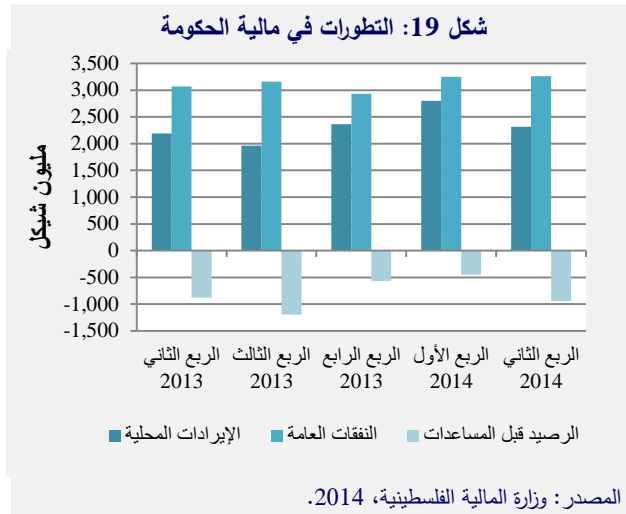
المصدر: سلطة النقد الفلسطينية والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2014.

ولا ينبغي التعامل مع موضوع الأجور بمعزل عن التغيرات في الأسعار، خاصة وأن تضخم الأسعار يؤدي إلى تثبيط النمو في الأجر الحقيقي والقوة الشرائية. فخلال الربع الثاني ومع تضخم الأسعار، نما الأجر الحقيقي في الضفة الغربية بواقع 0.9% فقط، وبنحو 5.6% في إسرائيل والمستوطنات على أساس سنوي. في حين تآكل الأجر الحقيقي في قطاع غزة بواقع 4.3% مقارنة مع الربع المناظر من العام 2013، الأمر الذي أثر سلباً على القدرة الشرائية للعاملين في القطاع.

يشار إلى أن أثر التراجع في الأجر الحقيقي يتزايد بالنسبة للذين يتقاضون أجورهم بعملة الدولار الأمريكي (أو الدينار)، آخذين بعين الاعتبار التغيرات في سعر صرف الدولار/شيكل، وانخفاض قيمة الدولار بنحو 4.5% مقابل الشيكل. فقد تسببت هذه التغيرات بالمحصلة في تراجع الأجر الحقيقي بالدولار (أو الدينار) بنحو 3.6% للعاملين في الضفة الغربية، وبنحو 8.8% للعاملين في قطاع غزة (جدول رقم 4).

### المالية العامة

جاء أداء مالية الحكومة في الربع الثاني على غير ما هو متوقع، جراء انخفاض الإيرادات العامة على أساس ربعي (مقابل نموها على أساس سنوي)، واستمرار التزايد في النفقات العامة على أساس ربعي وسنوي. فقد انخفضت الإيرادات العامة بنحو 17.3% مقارنة بالربع الأول، لكنها نمت بنحو 5.7% مقارنة بالربع المناظر من العام



2013، لتبلغ 2,317.4 مليون شيكل. في حين نمت النفقات العامة (بما في ذلك النفقات التطويرية) بواقع 0.4%، و6.2% مقارنة بالربعين السابق والمناظر 2013، على الترتيب، لتصل إلى 3,261.4 مليون شيكل<sup>5</sup>.

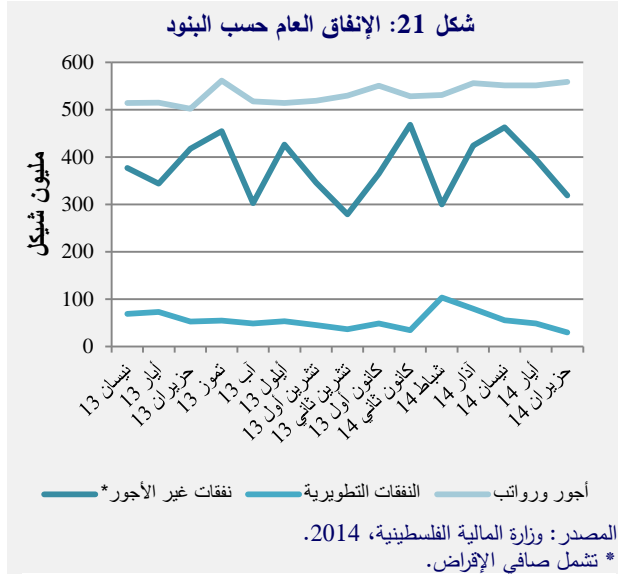
ويشير تحليل مكونات الإيرادات، أن المحرك الأساس لهذا التراجع هو انخفاض الإيرادات الضريبية بحوالي النصف تقريباً عن الربع الأول، وبنحو 10% عن الربع المناظر من العام الماضي، لتبلغ 423.9 مليون شيكل. كما تراجعت الإيرادات غير الضريبية (المكون الأصغر للإيرادات المحلية) بنحو 7.4% مقارنة بالربع الأول، مقابل نمو بنحو 16.5% مقارنة بالربع المناظر 2013، لتبلغ 242 مليون شيكل. في حين نمت إيرادات المقاصة على المستويين الربعي والسنوي، بنسب 1.7%، و21.1% على التوالي، لتبلغ 1,856.2 مليون شيكل.

في المقابل، ارتبط النمو في النفقات بدرجة أساسية بنمو النفقات الجارية بنحو 3.2% و8.7% عن مستوياتها في الربعين السابق والمناظر 2013، على الترتيب،

لتبلغ 3,128.8. وكما يشير الشكل (21)، فقد شهد الربع الثاني نمواً في فاتورة الأجور والرواتب على أساس ربعي وسنوي، بنسب بلغت 2.9%، و8.5% على التوالي، لتصل إلى 1,662 مليون شيكل. في حين شهدت نفقات غير الأجور بعض التراجع على أساس ربعي، وبنسبة 1.2%، لتبلغ 1,177.7 مليون شيكل.

في المحصلة، ترك النمو في النفقات الجارية المترافق مع انخفاض صافي الإيرادات العامة أثره على عجز الرصيد الجاري الذي تضاعف بنحو 2.5 مرة بالمقارنة مع الربع السابق، وبنحو 18.3% مقارنة مع الربع المناظر 2013، ليصل إلى نحو 811.4 مليون شيكل.

<sup>5</sup> تم اعتماد عملة الشيكال في تحليل مالية الحكومة بدلاً من الدولار بهدف تحديد أثر تقلبات سعر الصرف خلال فترة المقارنة، خاصة وأن الشيكال هو العملة الأساس في الإيرادات والنفقات المحلية للحكومة الفلسطينية.



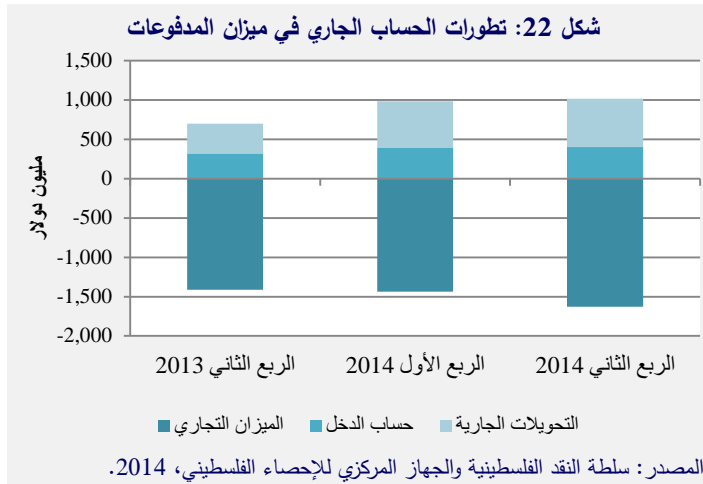
علاوة على ذلك، وبالرغم من ارتفاع قيمة المساعدات الخارجية عن مستواها في كل من الربعين السابق والمناظر، وينسب بلغت 7.3%، و51.4% على التوالي، لتصل إلى حوالي 809.6 مليون شيكل، إلا أن الرصيد الكلي للموازنة ظل يعاني من العجز (134 مليون شيكل)، الأمر الذي دفع الحكومة للعودة للاستدانة من المصارف العاملة في فلسطين لتغطية هذا العجز، مما تسبب في ارتفاع الدين العام الحكومي بنحو 1.2% مقارنة بالربع الأول، مقابل تراجع بنحو 2.3% مقارنة مع الربع المناظر 2013، ليبلغ نحو 2,356.4 مليون دولار. لكن من جهة أخرى، ظل رصيد الدين

الحكومي الخارجي أكثر استقراراً في ظل توقف الحكومة عن الاستدانة من الخارج منذ الربع الثالث 2012.

ورغم المحاولات الحكومية المتعددة للتقليل من اللجوء إلى الدين (سواء المحلي أو الخارجي)، والعمل على تسديد الديون المتراكمة، إلا أن نتائج هذه المحاولات لا تزال محدودة، نظراً للمشاكل المالية التي تعاني منها الحكومة في ظل شح الموارد المالية المحلية، الأمر الذي يدفعها إلى مزيد من الاعتماد على المساعدات الخارجية سواء للإيفاء بالتزاماتها، أو للتقليل من حجم ديونها.

## القطاع الخارجي

شهد الحساب الجاري في ميزان المدفوعات خلال الربع الثاني تحسناً نسبياً بالمقارنة مع مستوياته في الربع المناظر 2013، على خلفية تراجع عجز الحساب الجاري بنحو 13.6% مقارنة بالربع المناظر، ليصل العجز إلى 614.6



مليون دولار، مما أدى إلى انخفاض نسبته من الناتج المحلي الإجمالي إلى نحو 18.0%، مقارنة مع 13.8% في الربع الأول، و22.4% في الربع المناظر.

ويرتبط أداء الحساب الجاري بشكل أساسي بالتغيرات الحاصلة في كل من حساب التحويلات الجارية وحساب الدخل، مقابل الميزان التجاري. فقد نمت التحويلات الجارية بنحو 60.7% على أساس سنوي، وبنسبة

3.4% مقارنة مع الربع الأول، لتصل إلى 612.3 مليون دولار، على خلفية نمو المنح والمساعدات المحوّلة من الخارج. كما واصل حساب الدخل التحسّن، ونما بحوالي 2.7% مقارنة مع الربع الأول، وبنحو 26.2% مقارنة مع الربع المناظر 2013، إثر نمو تعويضات العاملين في ظل استمرار التزايد في أعداد العاملين الفلسطينيين في إسرائيل وارتفاع معدل الأجر الاسمي بالشيكل، إلى جانب ارتفاع سعر صرف الشيكل أمام الدولار.

لكن في المقابل، شهد عجز الميزان التجاري ارتفاعاً بنحو 13.2% مقارنة مع الربع الأول، وبنحو 15.5% مقارنة مع الربع المناظر 2013، ليصل إلى نحو 1,628.8 مليون دولار، على إثر نمو الواردات بوتيرة أسرع من النمو في الصادرات (14.2% مقابل 11.3%). لتصل قيمة الواردات إلى نحو 2,277.1 مليون دولار، مقابل صادرات لم تتجاوز قيمتها 648.3 مليون دولار خلال نفس الفترة.

وفي سياق آخر متصل، أشارت النتائج الأولية لوضع الاستثمار الدولي في فلسطين نهاية الربع الثاني، إلى أن رصيد الاستثمارات الفلسطينية في الخارج قد فاق رصيد الاستثمارات الأجنبية في فلسطين بنحو مليار دولار. فقد بلغت

**جدول 5: وضع الاستثمار الدولي في فلسطين (مليون دولار)**

البيان	ربع أول 2014	ربع ثاني 2014
إجمالي الأصول الخارجية	6,318	5,875
الاستثمار الأجنبي المباشر في الخارج	346	179
استثمارات الحافظة في الخارج	1,340	1,112
الاستثمارات الأخرى في الخارج	4,043	4,033
ومنها: العملة والودائع	3,951	3,998
الأصول الاحتياطية	589	551
إجمالي الالتزامات الأجنبية	4,977	4,895
الاستثمار الأجنبي المباشر في فلسطين	2,501	2,444
استثمارات الحافظة في فلسطين	776	712
الاستثمارات الأخرى في فلسطين	1,700	1,739
ومنها: القروض	1,148	1,163
العملة والودائع	552	574

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية والجهاز المركزي للإحصاء، 2014.

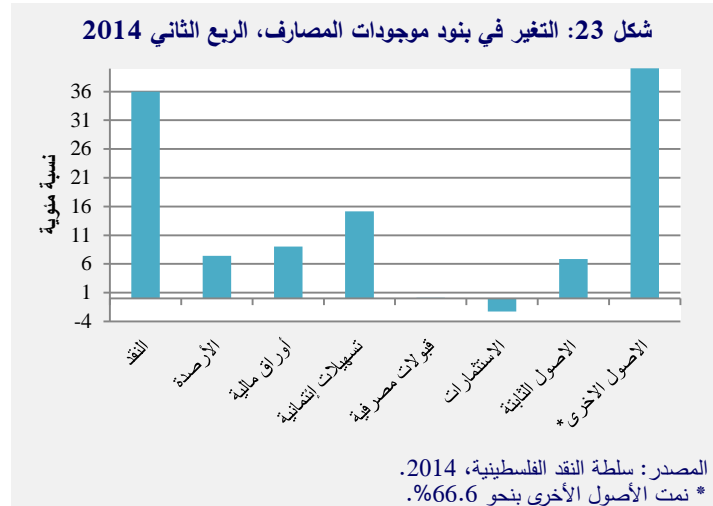
استثمارات الفلسطينيين في الخارج (الأصول الأجنبية) حوالي 5.9 مليار دولار، مقابل نحو 4.9 مليار دولار استثمارات غير الفلسطينيين في الاقتصاد الفلسطيني (الالتزامات الأجنبية).

وتعتبر المصارف العاملة في فلسطين المساهم الرئيس على مستوى كل من الأصول الخارجية والالتزامات الأجنبية، حيث تصل مساهمة هذه المصارف إلى نحو 76% من إجمالي الأصول الخارجية، مقابل نحو 33.7% من الالتزامات الأجنبية. كما أشارت النتائج إلى أن نحو 68% من استثمارات الفلسطينيين في الخارج عبارة عن ودائع لدى مصارف خارج فلسطين وعملة أجنبية في الاقتصاد الفلسطيني. في حين أن نحو 50% من استثمارات غير الفلسطينيين في الاقتصاد الفلسطيني عبارة عن استثمارات أجنبية مباشرة.

### التطورات المصرفية

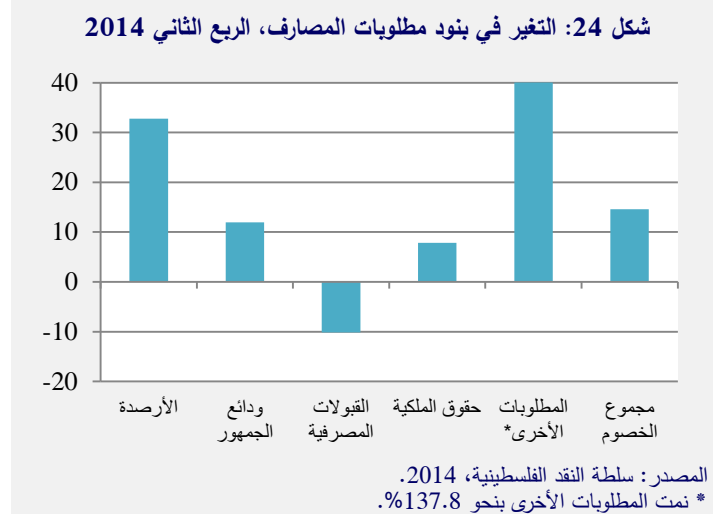
حقق الجهاز المصرفي الفلسطيني نمواً خلال الربع الثاني في ظل الأداء الجيد لاقتصاد الضفة الغربية. إذ نما إجمالي موجودات/مطلوبات المصارف العاملة في فلسطين بنحو 14.6% على أساس سنوي، وبنحو 4.8% مقارنة

مع الربع الأول، لتصل إلى 12,006 مليون دولار. وتعتبر التسهيلات الائتمانية المباشرة المكون الأهم في جانب الموجودات، والتي لا تزال تحقق معدلات نمو أعلى من تلك المتحققة في الناتج المحلي الإجمالي، في إشارة إلى مزيد من الترابط بين الجهاز المصرفي والاقتصاد الفلسطيني (العمق المالي). وتشير بيانات الميزانية المجمعة للمصارف إلى أن إجمالي التسهيلات الائتمانية قد نمت بنسبة 15.1% على أساس سنوي، وبنحو 4.9% مقارنة مع الربع السابق، لتصل إلى نحو 4,902.5 مليون دولار.



من ناحية أخرى، تشير البيانات إلى زيادة بند النقدية بنحو 36% على أساس سنوي، وبنحو 15.4% مقارنة مع الربع الأول، الأمر الذي يعكس التنامي في حجم السيولة النقدية لدى المصارف وتكدسها في الخزائن، في إشارة إلى استمرار المعوقات الإسرائيلية المتعلقة بعمليات شحن النقد الكاش. كما نما بند الأرصدة لدى سلطة النقد والمصارف بنحو 7.4% على أساس سنوي، مع تراجع بنحو 2.6% مقارنة بالربع الأول، لتصل إلى 3,999.8 مليون

دولار. وبشكل خاص نمت أرصدة المصارف في فلسطين بنحو 38.7%، وأرصدة المصارف خارج فلسطين بنحو 2.6% على أساس سنوي، وتسببت في ارتفاع إجمالي التوظيفات الخارجية إلى نحو 3,368 مليون دولار، مشكلة نحو 38.4% من إجمالي الودائع.



في المقابل، لا تزال ودائع العملاء تشكل الغالبية العظمى من إجمالي مطلوبات المصارف، والتي نمت بنحو 11.9% على أساس سنوي، وبنحو 3.7% مقارنة مع الربع الأول، لتصل إلى نحو 8,765.3 مليون دولار. وأدت التغيرات التي رافقت كل من التسهيلات والودائع، إلى ارتفاع التسهيلات الائتمانية كنسبة من ودائع العملاء إلى نحو 55.9%.

كما شهد صافي حقوق الملكية، المكون الثاني

للمطلوبات، نمواً بنسبة 7.8% على أساس سنوي، مقابل انخفاض بنحو 2.5% مقارنة بالربع السابق. وباعتبار أن رأس المال هو خط الدفاع الأول للمصارف أمام المخاطر المتوقعة وغير المتوقعة، فقد تواصل تدعيم رأس المال بنحو 4.5% على أساس سنوي، وبنحو 2.0% مقارنة بالربع السابق.

### اختبارات التحمل

استمراراً لنهج الرقابة المالية المبني على دراسة وتحليل المخاطر المحتملة، وبهدف اختبار قدرة المصارف العاملة في فلسطين على مواجهة هذه المخاطر، وتطوير سياسات مناسبة لزيادة قدرة المصارف على مواجهة الصدمات، بما في ذلك إعداد خطط للتعافي في حالة وقوع كوارث ووضع توصيات لتعزيز قاعدة رأس المال، وتنويع محافظ الائتمان والاستثمار الأجنبي، قامت سلطة النقد بتنفيذ اختبارات فحص التحمل على البيانات المالية الربعية للمصارف كما هي في 2014/6/30، حيث تم احتساب أثر محاكاة مجموعة من السيناريوهات المفترضة على تلك البيانات، وذلك وفق المعطيات التالية:

#### أ. السيناريوهات

تم اعتماد تسعة سيناريوهات مختلفة تتفاوت في شدتها من الأقل إلى الأكثر شدة حسب التفصيل التالي:

أ. سيناريوهات تعتمد في طبيعتها على صدمات سياسية، وتتضمن:

3	2	1	
20%	15%	10%	تعثر التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص - بدون موظفي الحكومة
50%	40%	25%	تعثر التسهيلات الممنوحة لموظفي الحكومة
40%	30%	20%	تأخر الحكومة في سداد جزء من ديونها القائمة
15%	10%	5%	انخفاض قيمة الاستثمارات في فلسطين
20%	15%	10%	سحب نسبة من ودائع العملاء

ب. سيناريوهات تعتمد في طبيعتها على صدمات اقتصادية عامة، وتتضمن:

6	5	4	
30%	20%	10%	تعثر التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص - بدون موظفي الحكومة
25%	15%	5%	انخفاض قيمة الاستثمارات داخل وخارج فلسطين
20%	10%	5%	سحب نسبة من ودائع العملاء

ج. سيناريوهات تتعلق بالتركز لدى المصارف، وتتضمن:

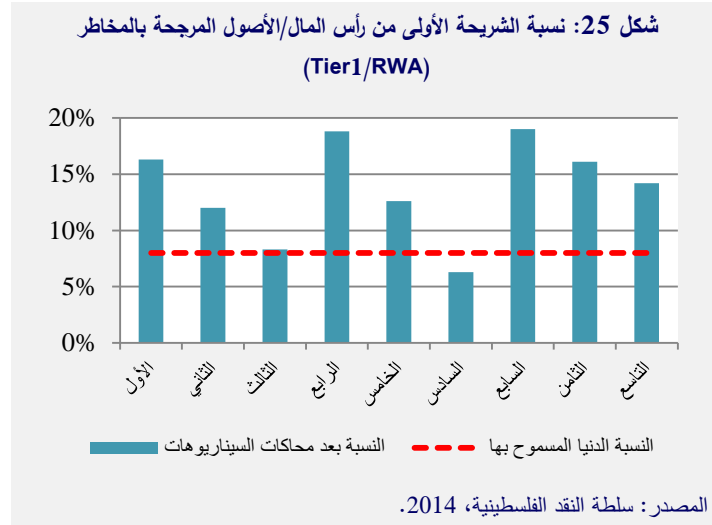
9	8	7	
5	3	1	تعثر أكبر 1 - 5 تسهيلات مقدمة
5	1	3	سحب أكبر 1 - 5 ودائع



## II. معيار النجاح في الاختبار

في إطار تطبيق أثر السيناريوهات قامت سلطة النقد باعتماد تأثير كل من هذه السيناريوهات على الشريحة الأولى من رأس المال، وذلك لقياس قدرة رأس المال الأساسي (Core Capital) على امتصاص الصدمات. وتم تحديد نسبة 8% لنجاح أو فشل المصارف محل الاختبار، وهي تعادل الحد الأدنى لنسبة الشريحة الأولى إلى الأصول المرجحة بالمخاطر التي حددتها سلطة النقد بـ12% ضمن تعليمات رقم (2009/7) الصادرة بتاريخ 2009/12/6.

## III. نتائج الاختبارات



أظهرت نتائج اختبارات فحص التحمل، التي تم إجراؤها على مستوى إجمالي المصارف العاملة في فلسطين، متانة القطاع المصرفي الفلسطيني بشكل عام، حيث تبين أن إجمالي المصارف نجحت في اجتياز جميع السيناريوهات المحتملة، باستثناء السيناريو السادس، الذي يمتاز بكونه الأصعب على مستوى السيناريوهات السياسية والاقتصادية (والذي تكون فيه المصارف عرضة بوجه خاص لخطر تناقص القيمة العادلة للاستثمارات المحفوظ بها

خارج فلسطين)، حيث انخفضت النسبة (أي نسبة الشريحة الأولى من رأس المال إلى الأصول المرجحة بالمخاطر) بعد المحاكاة من 21.1% إلى 7.4%.

## صندوق (3): إطلاق نظام المقاصة الآلي (Perago Clear)

نجحت سلطة النقد الفلسطينية في إطلاق نظام المقاصة الآلي اعتباراً من جلسات مقاصة يوم الأحد الموافق 2014/9/7. ويمثل إطلاق هذا النظام بما يحمله من مواصفات وخصائص فنية عالية نقلة نوعية في آليات عمل المقاصة، مما يسهل عمل المصارف وسلطة النقد على حد سواء. وبإطلاق هذا النظام تكون سلطة النقد والمصارف العاملة في فلسطين قد خطت خطوة إضافية متقدمة في مجال وضع سلطة النقد والمصارف العاملة في فلسطين على أبواب إدخال المقاصة الإلكترونية الحديثة بكل سهولة ويسر. ويشكل إطلاق نظام التقاص الآلي (Perago Clear) المكون الآخر لنظام التحويل الآلي (ATS)، إلى جانب نظام التسويات الإجمالية الفورية الذي قامت سلطة النقد بإطلاقه عام 2010.

يضمن نظام المقاصة الآلي الجديد تنفيذ عمليات تقاص الشيكات وأدوات الدفع بالتجزئة الأخرى بشكل آلي وسريع وأكثر أماناً. ويأتي ذلك في إطار جهود سلطة النقد لتنفيذ الرقابة الثالثة من الركائز التي تقوم عليها استراتيجية سلطة النقد في تحديث وتطوير نظام المدفوعات الوطني، والتي سبق لسلطة النقد أن تبنتها ضمن وثيقة تطوير مشروع نظام المدفوعات الوطني لدولة فلسطين وذلك بالتعاون الفني مع البنك الدولي والبنك المركزي الإيطالي، ويتمويل مالي من صندوق النقد العربي، بهدف تطبيق خطة عمل تهدف إلى إحداث تطور جذري في نظم الدفع والتسوية لتتماشى وأفضل المعايير الدولية.

يسهم هذا المشروع في أتمتة عمليات تقاص الشيكات وأدوات الدفع بالتجزئة، من خلال توفير آليات ربط مباشر للأعضاء، بما يمكنها من استخدام بنية تحتية آمنة ومراقبة عملياتها بشكل فوري ولحظي. وعلى المدى المتوسط والبعيد سيشكل هذا النظام منظومة متكاملة لتقاص أدوات الدفع بالتجزئة وإمكانية إدخال مدفوعات الحكومة من خلال النظام الجديد. وأهم ما يمتاز به النظام الجديد من خواص ومواصفات:

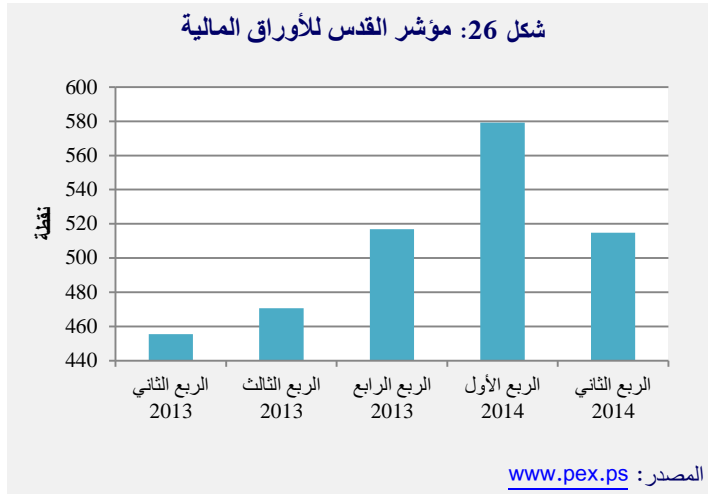
- خفض المخاطر التشغيلية المرتبطة بالعمل اليدوي في النظام القديم وأتمتة العمليات.
- دقة البيانات التي يتم تنفيذها من خلال النظام وتوحيدها لكافة المصارف الأعضاء.
- توفير أدوات مراقبة فورية ولحظية لكافة الأعضاء.
- توفير مجموعة من التقارير التشغيلية والمالية للأعضاء.
- تصفية المراكز المالية لعمليات الدفع بالتجزئة وإرسالها بشكل مباشر STP إلى نظام براق للتسويات الفورية.
- توفير الوقت والجهد على المصارف الأعضاء بحيث يصبح بالإمكان عقد جلسة المقاصة وتسوية نتائجها في وقت مبكر مما يساعد المصارف على حسن إدارة النقدية لديها.

وجاء إطلاق هذا النظام بعد الجهود المضنية التي بذلتها سلطة النقد للتغلب على العديد من المشاكل (التي لم تكن سلطة النقد طرفاً فيها) المتعلقة بالتباين في نوعية الشيكات المتداولة واختلاف مواصفاتها بين المصارف، سواء من ناحية الورق أو الحبر المستخدم في الطباعة، وكذلك اختلاف وتباين آليات قراءة وإدخال البيانات الإلكترونية الخاصة بالشيكات إلى نظام المقاصة.

## مؤشر القدس للأوراق المالية

تراجع مؤشر القدس خلال الربع الثاني 2014 إلى نحو 514.9 نقطة، منخفضاً بنحو 11.1% عن الربع السابق جزاء تراجع مؤشرات جميع القطاعات، لا سيما مؤشرات قطاعي الاستثمار والخدمات اللذان تراجعاً بنحو 12.7% و 11.7%، على الترتيب. ويرتبط التراجع الكبير الذي شهده المؤشر خلال أشهر الربع بالأساس بسببين رئيسيين: فمن جهة، شهد السوق في بداية الربع نوعاً من الخمول في ظل انتظار المستثمرين لنتائج إفصاح الشركات عن بياناتها المالية. ومن جهة أخرى، ألقى العامل السياسي بظلاله على مؤشرات السوق، في ظل عدم وضوح الأفق فيما يتعلق

بالمفاوضات بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، إلى جانب عدم وضوح الرؤية فيما يتعلّق بموضوع المصالحة الفلسطينية، على الرغم من الإعلان عن تشكيل حكومة الوفاق الوطني في النصف الثاني من الربع الثاني.



أما عند مقارنة قيمة المؤشر على أساس سنوي، فيلاحظ نموّه بنحو 13.1%، جراء تحسّن مؤشر قطاع الاستثمار بنحو 47.6%، إلى جانب تحسّن مؤشرات القطاعات الأخرى.

## المؤشرات الرئيسية للاقتصاد العالمي

المؤشر	ربع ثاني 2012	ربع ثالث 2012	ربع رابع 2012	ربع أول 2013	ربع ثاني 2013	ربع ثالث 2013	ربع رابع 2013	ربع أول 2014	ربع ثاني 2014	
نسبة مئوية										
النمو	3.1	3.2	3.1	2.5	3.0	2.9	3.4	2.9	غ.م	
العالم	1.4	1.1	0.5	0.5	1.0	1.5	2.2	1.9	1.6	
الدول المتقدمة	2.7	3.1	1.6	1.7	1.8	2.3	3.1	1.9	2.5	
الولايات المتحدة	0.5-	0.7-	1.0-	1.1-	0.6-	0.31-	0.5	1.1	0.8	
اليورو	3.2	0.1-	0.3-	0.1-	1.3	2.4	2.4	2.7	0.05-	
اليابان	4.8	5.4	5.9	4.7	5.3	4.5	5.4	3.0	غ.م	
الدول الصاعدة والنامية	نسبة مئوية									
التضخم	3.8	3.6	3.7	3.7	3.6	3.8	3.5	3.2	3.4	
العالم	1.9	1.7	1.7	1.5	1.2	1.4	1.2	1.2	1.8	
الدول المتقدمة	1.9	1.7	1.9	1.7	1.4	1.6	1.2	1.4	2.1	
الولايات المتحدة	2.5	2.3	2.3	1.8	1.4	1.3	0.8	0.6	0.6	
اليورو	0.2	0.4-	0.2-	0.6-	0.3-	0.9	1.4	1.5	3.6	
اليابان	6.1	5.8	6.0	6.4	6.3	6.5	6.3	5.5	5.3	
الدول الصاعدة والنامية	10.4	11.2	13.3	14.2	14.9	14.5	12.2	9.7	7.7	
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	الأسعار العالمية									
أسعار النفط (\$)	102.9	102.8	101.9	105.1	99.3	107.3	104.5	103.7	106.3	
أسعار الذهب (\$)	1610.8	1659.0	1718.9	1630.5	1413.7	1327.5	1272.5	1294.0	1288.5	
أسعار الغذاء (مؤشر)	171.9	184.0	178.0	181.4	183.0	175.2	170.1	117.6	120.6	
نسبة مئوية										
البطالة	8.0	8.1	7.5	8.1	7.4	7.3	6.7	6.9	6.1	
الولايات المتحدة	11.3	11.5	11.8	12.0	12.0	12.0	11.9	11.7	11.6	
اليورو	4.6	4.3	4.0	4.2	4.2	4.0	3.7	3.7	3.7	
اليابان										

المصدر: قاعدة بيانات "الإحصاءات المالية الدولية" (IFS)، 2014 لصندوق النقد الدولي.

## المؤشرات الرئيسية للاقتصاد الفلسطيني

المؤشر									الربع الثاني 2012	الربع الثالث 2012	الربع الرابع 2012	الربع أول 2013	الربع الثاني 2013	الربع ثالث 2013	الربع رابع 2013	الربع أول 2014	الربع ثاني 2014	
(معدل تغير سنوي)									الدخل (أسعار 2004)									
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في فلسطين									7.3	7.9	4.1	0.7	1.6	1.8	3.5	6.4	3.9	
الضفة الغربية									7.7	6.7	3.2	2.7-	1.1	1.6	1.8	10.6	8.0	
قطاع غزة									6.5	11.2	6.8	10.7	2.9	2.4	8.8	4.4-	7.1-	
نصيب الفرد الفلسطيني من الناتج المحلي الحقيقي									4.2	4.7	1.0	2.2-	1.4-	1.2-	0.5	3.2	0.9	
الضفة الغربية									4.8	3.9	0.4	5.3-	1.5-	1.1-	0.9-	7.7	5.2	
قطاع غزة									2.8	7.4	3.3	7.0	0.6-	1.1-	5.1	7.6-	10.2-	
(معدل تغير سنوي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك)									الأسعار والتضخم									
فلسطين									2.7	2.9	2.1	1.7	1.8	1.4	2.0	2.2	1.3	
الضفة الغربية									3.8	4.9	3.8	2.9	2.3	7.2	3.6	3.0	1.5	
قطاع غزة									0.3	1.0	0.2	0.3	3.1-	1.1-	0.8-	1.4	1.5	
(كنسبة من القوى العاملة)									البطالة									
فلسطين									20.9	24.3	22.9	23.9	6.20	23.7	25.2	26.2	26.3	
الضفة الغربية									17.8	20.4	18.3	20.3	8.16	19.1	18.2	18.2	16.0	
قطاع غزة									28.7	31.9	32.2	31.0	9.27	32.5	38.5	40.8	45.1	
(كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي)									الاستهلاك والاستثمار									
الاستهلاك الكلي									5.117	8.121	0.115	0.116	1.116	0.118	2.116	2.121	8.123	
عام									2.29	0.27	5.28	1.27	4.25	5.27	9.24	1.27	1.30	
خاص									3.88	8.94	5.86	9.88	7.90	5.90	3.91	1.94	8.93	
إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت									8.23	5.22	1.22	0.23	1.26	1.23	9.24	1.21	5.22	
الصادرات*									0.16	9.16	6.17	5.16	6.16	4.15	7.17	7.16	8.16	
الواردات*									5.56	4.60	2.54	3.54	3.56	9.54	7.54	4.56	7.60	
الميزان التجاري									5.40-	5.43-	6.36-	8.37-	7.39-	5.39-	1.37-	7.39-	9.43-	
(كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي)									المالية العامة									
الإيرادات العامة والمنح									25.8	35.0	24.6	35.0	23.7	30.0	28.7	30.8	26.3	
إيرادات الجباية المحلية									5.3	6.9	5.9	9.3	5.9	5.8	6.3	9.4	5.6	
إيرادات المقاصة									12.4	20.5	10.7	12.3	13.4	13.3	14.7	15.8	15.6	

المؤشر	ربع ثاني 2012	ربع ثالث 2012	ربع رابع 2012	ربع أول 2013	ربع ثاني 2013	ربع ثالث 2013	ربع رابع 2013	ربع أول 2014	ربع ثاني 2014
المنح والمساعدات الخارجية	8.3	8.6	8.6	17.8	4.7	13.2	8.3	6.6	6.8
النفقات العامة وصافي الإقراض	29.3	29.5	30.5	29.8	26.7	27.1	25.4	28.2	27.5
النفقات الجارية وصافي الإقراض	27.5	27.4	28.5	28.6	25.0	25.8	24.3	26.3	26.3
النفقات التطويرية	1.8	2.1	2.0	1.2	1.7	1.3	1.1	1.9	1.1
الرصيد الجاري (قبل الدعم الخارجي)	10.0-	1.0-	12.5-	11.4-	5.9-	8.9-	3.8-	2.0-	6.8-
الرصيد الكلي (قبل الدعم الخارجي)	11.8-	3.1-	14.6-	12.6-	7.6-	10.3-	4.9-	3.9-	7.9-
الرصيد الكلي (بعد الدعم الخارجي)	3.5-	5.5	5.9-	5.2	3.0-	2.9	3.3	2.7	1.1-
إجمالي الدين العام الحكومي (مستثنى منه المتأخرات)	20.5	20.3	21.4	19.6	19.0	18.2	18.2	17.7	17.2
داخلي	10.6	10.2	11.9	10.1	10.4	9.7	9.7	9.3	9.1
خارجي	9.9	10.1	9.5	9.5	8.6	8.5	8.5	8.4	8.1
القطاع الخارجي (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي)									
الصادرات*	18.4	17.7	16.5	18.5	18.4	16.6	19.0	18.7	18.9
الواردات*	64.9	66.3	60.3	55.8	62.8	55.9	57.5	62.4	66.5
صافي الدخل	9.7	10.3	9.4	10.1	10.0	10.5	11.0	11.9	11.7
منها تعويضات العاملين	9.6	9.9	8.9	10.1	9.7	10.4	10.7	11.8	11.6
صافي التحويلات الجارية	9.0	13.5	11.7	22.1	12.0	21.0	16.4	18.0	17.9
منها للقطاع الحكومي	4.1	4.8	2.4	10.9	4.2	12.4	6.9	5.8	6.1
الحساب الجاري	27.8-	24.8-	22.7-	5.1-	22.4-	7.8-	11.1-	13.8-	18.0-
القطاع النقدي (معدل تغير سنوي)									
إجمالي موجودات سلطة النقد	4.7-	1.2	7.8	9.8	12.1	6.4	6.7	2.0	9.7
إجمالي موجودات الجهاز المصرفي	1.6	5.0	7.6	10.5	13.9	15.1	11.4	10.4	14.6
إجمالي التسهيلات الائتمانية، منها:	10.0	16.6	18.3	11.5	10.6	15.0	6.7	14.7	15.1
للقطاع العام	7.7	30.3	27.8	10.9	11.0	23.9	2.4-	9.0	3.4
للقطاع الخاص	11.0	11.7	14.0	11.7	10.4	11.3	11.3	17.2	20.5
ودائع العملاء	0.5-	5.6	7.3	9.5	13.3	13.6	11.0	9.6	11.9
إجمالي حقوق الملكية	7.0	7.2	6.0	5.3	5.4	5.6	8.4	8.8	7.8
منها رأس المال المدفوع	4.4	4.4	2.3	1.7	1.5	1.5	3.7	4.6	4.5
بنود تذكيرية									
الناتج المحلي الحقيقي (مليون دولار)	1,869.3	1,859.7	1,832.5	1,765.9	1,899.6	1,893.1	1,897.0	5,878.1	1,973.8
الناتج المحلي الاسمي (مليون دولار)	2,855.4	2,708.4	2,899.5	2,891.6	3,174.5	3,233.6	3,279.7	3,287.8	3,423.5
نصيب الفرد من الناتج الحقيقي (دولار)	463.7	457.9	447.8	428.3	457.4	452.4	450	442.2	461.3

\* يرجى التنويه إلى عدم تطابق التجارة الخارجية الواردة في ميزان المدفوعات (القطاع الخارجي) مع تلك الواردة في الحسابات القومية، نظراً لاشتمال الأولى على البيانات المتعلقة بالقدس.

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وسلطة النقد الفلسطينية، 2014.